مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٤٩٠**

السبت، ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابليير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد روييس روساس
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إيفاه – أبنتنغ
	قطر	السيد السليطي
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد إتو
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2006/481)

06-43150 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2006/481)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول الأعمال. وجريا على الممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذينك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد باك جيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) والسيد تشوي يانغ جن (جمهورية كوريا) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2006/481).

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/488 ، التي تتضمن نص مشروع قرار أعدَّ خلال مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2006/482، التي تتضمن رسالة موجهة من الممثل الدائم للولايات المتحدة، والوثيقة S/2006/493، التي تتضمن نص رسالة موجهة من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بيرو، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. أعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦).

بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن أرحب ترحيبا حارا بالسيد شينتارو إتو، نائب وزير خارجية اليابان.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد إتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لقد اتخذ المجلس من فوره قرارا بشأن مسألة السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرقي آسيا. واليابان ترحب باعتماد القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٦) بالإجماع.

إن مجلس الأمن باعتماده هذا القرار قد تصرف بسرعة وقوة في الرد على العمل الطائش المستحق للإدانة الذي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاقها سلسلة من القذائف التسيارية في ٥ تموز/يوليه، بتوقيتها المحلي. ومن خلال هذا القرار بعث مجلس الأمن، في وحدة، رسالة قوية لا لبس فيها، بالنيابة عن المجتمع الدولي، إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واتفق على مجموعة من التدابير الملزمة التي يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدول الأعضاء التقيد بها لمعالجة الوضع الذي أحدثته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد ظل إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف وأنشطتها الأخرى ذات الصلة أمرا يثير قلقا بالغا جدا بشأن سلام اليابان وأمنها. وإطلاق تلك القذائف هو في حد ذاته تهديد مباشر لأمن اليابان وبلدان أخرى، ولكن طابع التهديد أخطر من ذلك بكثير، خاصة بالنظر إلى ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها صنعت أسلحة نووية. وسلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشهور بوصفها بلدا متصدرا نشر القذائف التسيارية والتكنولوجيا ذات الصلة، في جملة أنماط أخرى من السلوك غير المقبول، يجب ألا يفلت عن انتباهنا.

وللشروع في الرد المناسب والسريع من المجلس على هذا الحدث، أعدت اليابان وغيرها من أعضاء المجلس المهتمين مشروع قرار قوي في اليوم التالي بعد سلسلة من المشاورات. وعرضنا مشروع القرار الأصلي في ٧ تموز/يوليه وقدمته ثماني دول أعضاء - بيرو والدانمرك وفرنسا وسلوفاكيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان واليونان.

وبعد ذلك عرضت الصين وروسيا نص بيان رئاسي وقدمتا لاحقا مشروع قرار. ورحبنا بتحرك الصين وروسيا، فكلاهما بلدان مجاوران لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعضوان هامان في المحادثات السداسية. غير أن مشروعهما اعتبر ضعيفا في الرسالة والتدابير التي يقترحها وغير كاف للتعامل بكفاءة مع موضوع السلام والأمن والاستقرار قيد النظر - بل مع التهديد الذي يشكله عمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتحدي وغير المقبول.

وبعد سلسلة من المشاورات المكثفة التي تلت لتقريب شقة الخلاف بين النصين، تمكن الأعضاء من التوصل إلى اتفاق على نص قوي في رسالته وملزم للدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة بشأن التدابير المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين.

ومن المهم، في قرار اليوم، أن أعضاء المجلس أبدوا في عملهم وحدة الصف. وينص القرار بوضوح على أن المجلس يتصرف وفقا لمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، ويطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعلق جميع الأنشطة المتصلة ببرنامجها للقذائف التسيارية وأن تعود إلى التقيد بالتزاماتها التي تعهدت بها سابقا بالوقف الاختياري لإطلاق القذائف.

ويحث القرار بقوة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أيضا على العودة الفورية إلى المحادثات السداسية بدون شرط مسبق. وتحث اليابان بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لطلب المجلس والاستجابة بإخلاص لجميع النصوص الأخرى الموجهة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وتحث اليابان بقوة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أيضا على التخلي عن كل أعمالها المتعلقة بالأنشطة النووية، بهدف تفكيك كل برامجها النووية تفكيكا تاما، ويمكن التحقق منه و لا رجعة فيه.

ونعتقد أنه من الضروري بالنسبة لأعضاء المجلس، كما يتطلب ذلك القرار الذي اتخذناه من فورنا، ممارسة الحذر ومنع نقل القذائف والأصناف والمواد والسلع والتكنولوجيا المتعلقة بها إلى برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذات الصلة بالقذائف أو أسلحة الدمار الشامل، من الذين لم يقوموا بذلك بعد.

ويطلب إلى الدول الأعضاء ممارسة الحذر ومنع شراء المواد ذات الصلة بالقذائف والتكنولوجيا المتعلقة بها من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ونقل أية موارد مالية إلى برامج لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذات الصلة بالقذائف أو أسلحة الدمار الشامل.

وأود أن أعلن أن حكومتي تعتزم، وفقا لهذا القرار، تنفيذ تلك التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف الواردة في القرار، وفقا للقوانين والإجراءات المحلية.

ولقد اتخذت حكومتي بالفعل عددا من التدابير ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس أحادي الجانب شملت استمرار التنفيذ الصارم لتدابير الرقابة على صادرات القذائف والسلع والخدمات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

وتتوقع اليابان أن تستجيب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بسرعة إلى نداءات المجلس بالعودة إلى المحادثات السداسية والعمل على التنفيذ السريع للبيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر والعودة أيضا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهذا معلم هام في مكافحة المجتمع الدولي لانتشار القذائف و أسلحة الدمار الشامل. ويسجل اليوم خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرقي آسيا. ويجب على جميع البلدان في المنطقة أن تعمل معا للالتزام بروح ونص هذا القرار الهام.

وأخيرا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم لنا خلال هذه المداولات الصعبة، وأشكر جميع أعضاء المجلس، وخاصة مقدمي مشروعنا الثمانية، على تعاونهم ودعمهم الثابت في عملية تكليل أيام من العمل المضني بنهاية مثمرة.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): انقضى أحد عشر يوما منذ أن تحدت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المجتمع الدولي بصلف وأطلقت سبع قذائف تسيارية، بما فيها القذيفة التسيارية العابرة للقارات من طراز Taepo Dong 2، في المياه المحيطة بجيرانها، ولا سيما اليابان. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلها عدد من البلدان قبل عمليات الإطلاق تلك، اختارت كوريا الشمالية بطيش أن تضرب عرض الحائط إرادة جيرانها الجماعية، بل وبإرادة العالم.

وهي بذلك الصنيع قد انتهكت التزامات دولية عديدة قد تعهدت بها، وآخرها البيان المشترك للمحادثات السداسية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وحيث أنه اتضح باستمرار وبمرور الوقت أن كلمة قادة كوريا الشمالية والاتفاقات التي يبرمونها لا قيمة لها، من الأحرى بالمجتمع الدولي ومجلس الأمن تقييم كوريا الشمالية استنادا إلى أفعالها – وهي أفعال ما فتئت تشكل مصدر قلق بالغ.

وسيكون من الخطير أن ينظر المجلس في عمليات إطلاق القذائف تلك بمعزل عن سعي كوريا الشمالية بلا كلل إلى اكتساب القدرة على صناعة الأسلحة النووية. وعندما أطلقت كوريا الشمالية قذيفة فوق اليابان عام ١٩٩٨، لم نكن نعلم آنذاك أن بيونغيانغ كانت تنفذ برنامجا سريا لتخصيب اليورانيوم، في انتهاك لإطار العمل المتفق عليه لعام ١٩٩٤.

وفي غضون الأعوام الثمانية بين الإطلاقين، انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وطردت مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأعلنت أنها لا تسعى إلى اكتساب القدرة على صناعة الأسلحة النووية فحسب بل إنها تمتلك تلك الأسلحة بالفعل.

ويسرنا أن المجلس اتخذ إجراء واضحا وحازما بالإجماع باعتماده هذا القرار. إذ يشكل إطلاق كوريا الشمالية سبع قذائف تسيارية خطرا مباشرا يتهدد السلم والأمن الدوليين وكذلك تطلب بيانا قويا من المجلس في شكل قرار قوي. وشهدت الأيام الأحد عشر الماضية نشاطا دبلوماسيا مكثفا هنا في نيويورك، وفي العديد من العواصم في شتى أنحاء العالم، ولا سيما في بيونغيانغ ذاتها، حيث قام وفد رفيع المستوى من جمهورية الصين الشعبية بمحاولة أخيرة لكي تعود كوريا الشمالية إلى سبيل الرشاد.

وكان من الملائم بالنسبة لنا أن نبدي هذه المرونة بشأن التوقيت ونعطي الجهود الدبلوماسية فرصة لإحراز النجاح. بيد أن تلك الجهود قد استنفدت الآن، وتطلب استمرار تعنت قيادة كوريا الشمالية وتحديها رادا قويا من المجلس. والقرار الذي اتخذناه الآن يفعل ذلك تحديدا. وهو يرسل إشارة أقوى بكثير من استجابة المجلس الضعيفة والواهنة عام ١٩٩٨، حيث لم يصدر سوى بيان صحفي.

وإذ يدين المجلس العمليات المتعددة لإطلاق تلك القذائف التسيارية، فانه يؤكد في هذا القرار أن عمليات الإطلاق تلك تهدد السلم والأمن الدوليين. وليس إطلاق تلك القذائف الذي يشكل خطرا بل كذلك اتجاه كوريا الشمالية إلى نشر هذه التكنولوجيا. وتمثل كوريا الشمالية الدولة المُصدرة في العالم لنشر تكنولوجيا القذائف التسيارية، لذا فانه من الملائم تماما أن يعيد المجلس التأكيد على قراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي تنص الفقرة الأولى من ديباجته على:

”أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين“.

ويتطلب هذا القرار العمل أيضا. فهو يرسل بالإجماع رسالة قاطعة لا لبس فيها إلى بيونغيانغ :”علقوا برنامجكم للقذائف التسيارية. وأوقفوا شراء المواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، ونفذوا التزامكم الذي تعهدتم به في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بتفكيك أسلحتكم النووية وبرنامجكم النووي القائم تفكيكا يمكن التحقق منه“.

وليست بيونغيانغ وحدها التي يجب عليها العمل. فالقرار يطلب إلى الدول الأعضاء أيضا أن تفعل ما باستطاعتهم لمنع نقل الموارد إلى برنامج القذائف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ووقف شراء المواد ذات الصلة بالقذائف والمواد ذات الصلة ببرامج أسلحة الدمار الشامل من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وتتوقع الولايات المتحدة أن تتصرف كوريا الشمالية وكل الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة فورا وفقا لمقتضيات هذا القرار.

وهذا أول قرار يصدر من مجلس الأمن بشأن كوريا الشمالية منذ عام ١٩٩٣، مبينا خطورة الحالة ووحدة صف المجلس وتصميمه. ونأمل أن يبين هذا القرار لكوريا الشمالية أن أفضل وسيلة لتحسين مصادر رزق أبناء شعبها وإنهاء عزلتها الدولية تتمثل في الكف عن ألاعيب شفير الهاوية وإعادة وقفها الاختياري لإطلاق القذائف، والعودة إلى المحادثات السداسية وتنفيذ بنود البيان المشترك الصادر عن الجولة الأخيرة لتلك المحادثات.

إننا نتطلع إلى امتثال كوريا الشمالية الكامل وغير المشروط والفوري لقرار مجلس الأمن هذا، ونأمل أن تتخذ كوريا الشمالية القرار الاستراتيجي المتمثل في أن تنفيذ برامج

أسلحة الدمار الشامل، وأعمال التهديد مثل إطلاق الصواريخ، ستجعلها أقل أمنا، وليس العكس. غير أنه يتعين علينا الاستعداد، إذا ما قررت كوريا الشمالية سلك طريق آخر. لهذا، من المهم، في حالة عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمقتضيات القرار، أن الفرصة متاحة للولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى، للعودة إلى مجلس الأمن من أجل اتخاذ تدابير أخرى.

وفي ختام كلمتي، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على ما بذلوه من جهود لمساعدتنا على اتخاذ قرار قوي وبالإجماع، وأتقدم بشكري الخاص إلى صديقي وزميلي السفير كيترو أوشيما، على دوره الريادي في جهود وضع اللمسات النهائية على القرار.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمشروع القرار المتعلق بعمليات الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع آنفا.

في ٥ تموز/يوليه عام ٢٠٠٦، بالتوقيت المحلي، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عددا من القذائف دون إخطار مسبق، مما أثار قلق المجتمع الدولي على نطاق واسع، وأعربت العديد من البلدان عن بالغ قلقها إزاء هذا التطور السلبي، إذ أنها تخشى أن يؤثر تأثيرا سلبيا على السلم والاستقرار في شمال شرقي آسيا، لا سيما في شبه الجزيرة الكورية.

ويساور الصين، بحكم قربها من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قلق بالغ بشأن ما استجد من عناصر تزيد الأمور تعقيدا في شبه الجزيرة الكورية. لقد ظلت الصين دائما ملتزمة بصون السلم والاستقرار الدوليين في شبه الجزيرة الكورية، وهي تلح على تسوية المسائل ذات الصلة من خلال الحوار السلمي والمفاوضات. ونحن نعارض أي أعمال تؤدي إلى التوتر في شبه الجزيرة الكورية، ونأمل أن تأخذ جميع الأطراف المعنية بالحسبان المصالح العامة، وأن تساهم بشكل أكبر في السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. إن الجانب الصيني على استعداد لبذل جهود مشتركة مع جميع الأطراف المعنية بغية التغلب على المصاعب، وإيجاد الظروف المناسبة، وتشجيع المحادثات السداسية، والاشتراك في صون السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرقي آسيا.

ومنذ بدء المناقشات في مجلس الأمن بشأن عمليات إطلاق القذائف التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سعت الصين بشكل دؤوب إلى تحقيق هدفين أساسيين، وهما صون السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، والإبقاء على مجلس الأمن موحدا. وقد ظللنا دائما ندافع عن فكرة قيام مجلس الأمن بالرد المناسب وفي أقرب وقت ممكن، وبعث رسالة موحدة من المجتمع الدولي، ومتابعة جولة جديدة من الجهود الدبلوماسية، واستئناف المحادثات السداسية بصورة سريعة.

وتصرفت الصين بشكل مسؤول، وعارضت بحزم فرض اللجوء إلى التصويت على مشروع قرار لا يؤدي إلى الوحدة، وقد يزيد الحالة سوءا وتعقيدا، ويتسبب في عواقب وخيمة على السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، ويضع عراقيل كبيرة أمام المحادثات السداسية، وغيرها من المساعي الدبلوماسية المهمة.

وفي الوقت ذاته، قدمت الصين وروسيا عناصر لصياغة مشروع بيان رئاسي، ومشروع قرار، لاحقا. وقد بذلنا جهودا بنّاءة ودؤوبة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة بين أعضاء مجلس الأمن.

وفي ظل الظروف الراهنة، تحث الصين جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس. ونحن ضد

أي عمل قد يؤدي إلى زيادة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، ونأمل أن يساعد القرار الذي اتخذ للتو جميع الأطراف المعنية على التصرف برصانة، ومواصلة المساعي الدبلوماسية لإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، وتطبيع العلاقات بين البلدان المعنية. إن صون السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية من المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي وبلدان شمال شرقي آسيا، وتعتبره الصين نقطة الانطلاق الأساسية في معالجة شؤون شبه الجزيرة الكورية. وستواصل الصين بذل الجهود المطردة لتحقيق هذا الهدف.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد أعربت المملكة المتحدة بشكل واضح، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى، عما يساورها من قلق إزاء إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذائف في ٥ تموز/يوليه. وقد أُجريت تجارب الصواريخ تلك رغم مناشدات المجتمع الدولي، واتُخذ قرار إطلاق القذائف في سياق خاص: صدور إعلان عن نية الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والإعلان عن امتلاك أسلحة نووية وعن الالتزام بوقف اختياري للتجارب على القذائف تم تأكيده مؤخرا في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥.

ومنذ إطلاق القذائف، أكدت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن ذلك جزء من سياسة عسكرية تعتزم حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مواصلة تنفيذها. وإزاء تلك الخلفية، كان إطلاق القذائف، كما قيل على نطاق واسع، أمرا استفزازيا، ولم يؤد إلا إلى زيادة التوتر في المنطقة. ونعتقد أنه من المهم لمجلس الأمن أن يرد ردا قويا ومتماسكا. ولهذا، فالمملكة المتحدة مبتهجة لاتخاذ مجلس الأمن القرار بالإجماع، وتنوه بما ينطوي عليه هذا القرار من إشارة موحدة.

إن متطلبات القرار واضحة، ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجميع الدول المعنية الامتثال لهذه الالتزامات.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد شدد الاتحاد الروسي، منذ أول وهلة، على أهمية توصل المجلس بسرعة إلى اتفاق بشأن الرد على عمليات إطلاق القذائف التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعربت روسيا عن بالغ قلقها إزاء ما قامت به بيونغيانغ من أعمال بدون إخطار مسبق، وفي خرق للوقف الاختياري الذي التزمت به سابقا.

لقد كنا دوما نؤمن بأن رد مجلس الأمن يجب أن يكون حازما، لكن، في الوقت ذاته، مضبوطا بشكل دقيق ومتوازنا. ونرى أن الهدف الأساسي يجب ألا يكون تأجيج المشاعر، أو التهديد بعزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفرض تدابير تقييدية عليها، بل السعي، في أقرب وقت ممكن، إلى إعادة البلد إلى نظام الوقف الاختياري لتجارب إطلاق القذائف التسيارية، وضمان استئناف مشاركتها في المحادثات السداسية الرامية إلى تسوية دبلوماسية وسلمية للمشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

انطلاقا من هذه الاعتبارات المبدئية، شاركت روسيا بهمة في تنسيق الرد. ونعتقد أن صدور بيان رسمي من رئيس مجلس الأمن كان سيكون الصيغة المثلى. ومع ذلك التقينا ونحن وشركاؤنا الصينيون عند نقطة في منتصف الطريق، مع عدد من أعضاء المجلس الآخرين الذين كانوا يتوقون إلى التوصل لاتفاق على قرار، وقدمنا مشروع القرار بصورة مشتركة. وفي هذا الصدد، انطلقنا من حقيقة أن مشروع القرار الذي عممته وفود اليابان والولايات المتحدة ومقدمون آخرون، لا يلبي المتطلبات بشكل كامل. وقد كانت المشاورات بمجلس الأمن شاقة وطويلة، ومن المهم أن جميع

أعضاء مجلس الأمن أبانوا عن إرادة سياسية وتحل بالمسؤولية. ونتيجة لذلك، نجحنا في التوصل إلى اتفاق، وأعددنا مشروع القرار الذي اعتمدناه للتو، والذي قدمه رئيس مجلس الأمن.

إنه، بطبيعة الحال، حل وسط، غير أننا نعتقد أن القرار يبعث إشارة مناسبة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن ضرورة ممارسة ضبط النفس، والامتثال لالتزاماتها المتعلقة بالقذائف. وفي الوقت ذاته، يتعين عليها السعي إلى مواصلة عملية التفاوض من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة شمال شرقي آسيا.

واتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء يؤكد بوضوح أن مجلس الأمن، الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق، يستطيع أن يستجيب للتحديات الدولية والإقليمية المعقدة بشكل فعال على أساس وحدة أعضائه.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): سأتوخى الإيجاز.

تود الأرجنتين أن تعرب عن ارتياحها لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٦٩٥(٢٠٠٦)، الذي يدين عمليات إطلاق القذائف التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٥ تموز/يوليه. ونرى أن الرسالة التي وجهها المجلس إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اليوم رسالة قوية. وتأمل الأرجنتين أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستعود إلى طاولة المفاوضات وإلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنها ستتوقف من الآن فصاعدا عن تطوير أسلحتها النووية.

وفي هذا السياق، نود أن نشكر بلدان المنطقة، المتضررة بشكل أساسي جراء إطلاق تلك القذائف، على تفهمها وتعاونها، الأمر الذي مكَّن مجلس الأمن من اتخاذ القرار. لقد استطاعت تلك البلدان أن تتصرف بحكمة وأن تقدم تعزيز السلم والأمن الدوليين على شواغل السياسة لداخلية.

أخيرا، وباسم وفدي، أود أيضا أن أشكر سفير المملكة المتحدة على مداخلته من أجل التوصل إلى اتفاق. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عملكم الدؤوب ومقدرتكم في البحث عن حل عادل مقبول للجميع.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت جمهورية تنزانيا المتحدة لصالح القرار الذي اتخذناه توا، آخذين في الاعتبار خطورة الظروف الناشئة عن القذائف التي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، يحدونا الأمل أن الرسالة التي يوجهها هذا القرار ستبعث روح الحوار والتعاون من أجل تهيئة مناخ السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا. ومسار العمل هذا ليس في صالح تلك المنطقة وحدها فحسب، بل إنه في صالح المجتمع الدولي برمته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

ترحب فرنسا باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦) بالإجماع. ويمثل هذا الإجراء لمجلس الأمن استجابة ملائمة لموقف خطير. إن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتطوير واختبار قذائف تسيارية قادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل يعرض أمن جنوب شرق آسيا وما وراءها لخطر شديد لأسباب عديدة.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤكد أنها طورت أسلحة نووية، وهي لم تنضم إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وتلك القذائف التسيارية قادرة على حمل هذه الأسلحة. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تحاول زيادة مدى قذائفها. وهي تبيع تلك الأسلحة، وهي اليوم المسؤول الرئيسي عن انتشار الأسلحة التسيارية في العالم، لا سيما في مناطق التوتر.

وهذه العوامل مجتمعة تجعل تجارب إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا حدثا يعرض أمن المجتمع الدولي برمته للخطر. وكان من واجب مجلس الأمن أن يدين تلك التجارب وأن يضمن تعبئة المجتمع الدولي لمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تطوير برامجها لإنتاج القذائف وأسلحة الدمار الشامل. وهذا هو معنى القرار الذي اتخذه المجلس اليوم والذي يطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في جملة أمور، بأن تعود إلى انتهاج موقف مسؤول. ولا بد أن تعلق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنشطتها المتصلة بالقذائف التسيارية وإن تعود إلى التقيد بالوقف الاختياري للتجارب. ويجب أن تعود إلى المحادثات السداسية، وأن تنفذ الالتزامات التي تعهدت بها في البيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ولا سيما التخلي عن جميع برامج الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بغية تحقيق خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل يمكن التحقق منه.

والقرار واضح تماما. وهو يتضمن الأحكام التي يجب أن تلتزم بها كل الأطراف. وفرنسا سوف تسعى إلى تنفيذ هذا القرار من خلال آليات عدم الانتشار التي هي طرف فيها، وكذلك من خلال الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشير إلى أن الاتحاد الأوروبي ينفذ سياسة صارمة لعدم الانتشار، بما في ذلك في علاقاته مع الدول الأخرى. وهو يتوقع من كل الدول أن تحذو نفس الحذو.

أخيرا، فإن اتخاذ هذا القرار بالإجماع يشكل تطورا هاما في جهود مجلس الأمن لمكافحة عدم الانتشار. وترى فرنسا أنه يجب أن يعمل المجلس بطريقة متحدة وقوية في ذلك المجال. والمجلس قد وزن كلمات الرسالة التي صاغها اليوم بدقة. وأخذ في الاعتبار المسؤوليات المناطة به لمكافحة الانتشار، كما أكدنا في البيان الرئاسي لمؤتمر قمة عام ١٩٩٢، الوارد ذكره والتأكيد عليه في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

لقد سعت فرنسا خلال المفاوضات إلى كفالة الوحدة في مجلس الأمن، لأن وحدة المجلس تزيد من فعالية جهوده إلى حد كبير. ووحدة اليوم دليل على الإرادة المشتركة للعمل بعزم خلال المراحل المقبلة من الكفاح ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد باك غيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه.

إنه أمر ليس له ما يبرره، وسلوك أقرب إلى سلوك العصابات أن يناقش مجلس الأمن تدريبات إطلاق القذائف التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سواء من ناحية اختصاص مجلس الأمن أو بموجب القانون الدولي. ووفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يدين بقوة محاولات بعض البلدان إساءة استخدام مجلس الأمن لغرض سياسي حقير هو عزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والضغط عليها، ويرفض القرار المتخذ في وقت سابق من جلسة مجلس الأمن هذه رفضا كاملا.

إن تجارب إطلاق القذائف الناجحة الأخيرة كانت جزءاً من تمارين عسكرية روتينية أجراها جيش الشعب الكوري لتعزيز قدرة جيش الأمة على الدفاع عن النفس.

وممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحقها المشروع كدولة ذات سيادة لا تخضع لأي قانون دولي أو اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، مثل إعلان بيونغ يانغ بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان والبيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف.

ولم توقع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وعليه، فهي غير ملزمة بأي تعهدات بموجبه.

أما بالنسبة للوقف الاختياري لتجارب إطلاق القذائف بعيدة المدى، الذي اتفقت عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في عام ١٩٩٩، فكان سارياً حين كان الحوار قائماً بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة فحسب.

إلا أن إدارة بوش ضربت عرض الحائط بجميع الاتفاقات التي كانت الإدارة السابقة للولايات المتحدة قد أبرمتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأوقفت الحوار الثنائي كلياً. وكانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أوضحت في آذار/مارس ٢٠٠٥، أن وقفها الاختياري لتجارب إطلاق القذائف لم يعد قائماً. والأمر نفسه ينطبق على الوقف الاختياري لتجارب إطلاق القذائف بعيدة المدى الذي اتفقت عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان في إعلان بيونغ يانغ الصادر في عام ٢٠٠٢.

وفي ذلك الإعلان، أعربت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن اعتزامها تمديد الوقف الاختياري لتجارب إطلاق القذائف إلى ما بعد عام ٢٠٠٣، تمشياً مع روح الإعلان. وقد اتخذت تلك الخطوة شريطة أن تعمل اليابان على تطبيع علاقاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتعويض عما حدث في الماضي. إلا أن السلطات اليابانية استغلت حسن نية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولم تحترم التزاماتها؛ بل جعلت مسألة الاختطاف مسألة دولية تمشياً مع سياسة الولايات المتحدة المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالرغم من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوَّت المسألة تسوية تامة. وأدى هذا التصرف إلى عودة العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان إلى ما كانت عليه قبل إصدار البيان. وإن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتعليق تجارب إطلاق القذائف كل هذا الوقت في ظل ذلك الموقف يعتبر دليلاً على ما تتسم به من رحابة الصدر.

وينص البيان المشترك للمحادثات السداسية الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥ على الالتزامات التي يجب على الأطراف الستة الوفاء بها لإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية. غير أنه لم يكد البيان المشترك يُعتمد حتى قامت الولايات المتحدة بفرض جزاءات مالية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتصعيد الضغط عليها في مختلف الميادين. وعرقلت الولايات المتحدة، في الوقت ذاته، عرقلة تامة جهود تنفيذ البيان المشترك، بالتهديد والابتزاز، لا سيما عن طريق إجراء تمارين عسكرية على نطاق واسع تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

من الواضح للجميع أنه لم يعد هناك ما يدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تعليق إطلاق القذائف بشكل انفرادي، في هذه الحالة. وأمام هذه الحقيقة الصارخة، يكون من باب المبالغة في الادعاء والتشويه الشديد للحقيقة الزعم بأن ما قام الجيش الشعبي الكوري من إطلاق قذائف بشكل روتيني لأغراض الدفاع عن النفس قد زاد من التوترات على الصعيد الإقليمي، وحال دون إحراز تقدم في الحوار. لقد علّمنا التاريخ، وواقع العلاقات الدولية المر، كما تجلى في أزمة العراق، أن أي خلل في توازن القوى يؤدي حتما إلى زعزعة الاستقرار واندلاع الأزمات،

بل قد يطلق شرارة الحرب. ولو لم تكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قوة ردع للدفاع عن نفسها، لكانت الولايات المتحدة قد هاجمتها أكثر من مرة، إذ أنها وضعت بلدي على قائمة محور الشر، وجعلته هدفا لهجوم نووي استباقي. وكان السلم في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة سيكون قد تعرض لتهديد خطير. إن ما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تطوير، واختبار وإطلاق، وتصنيع، ونشر للقذائف، يشكل مفتاحا لضمان توازن القوى، وصون السلم والاستقرار في شمال شرقي آسيا.

كما أن وصف الولايات المتحدة عملية إطلاق القذائف الأخيرة بالاستفزاز وما شابهه، لا لشيء سوى لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تخطرها مسبقا، مناف للعقل. كان سيكون من الحماقة تماما إخطار واشنطن وطوكيو مسبقا بإطلاق القذائف، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة، التي من الناحية الفنية، في حالة حرب مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، كانت تهدد طوال شهر بالتصدي للقذائف بالتواطؤ مع اليابان. ونود أن نسأل الولايات المتحدة واليابان عما إذا سبق لهما أن أخطرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعملياتهما المتواصلة لإطلاق القذائف في المناطق القريبة منها.

وستظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متمسكة بعزمها على جعل شبة الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية عن طريق التفاوض السلمي وفق ما التزمت به في الإعلان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية في ١٩ أيلول/سبتمبر. ولا توجد أية صلة بين عمليات إطلاق القذائف التي أجريت مؤخرا والمحادثات السداسية.

وسيمضى الجيش الشعبي الكوري قدما في عمليات إطلاق القذائف في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز قوة الردع لأغراض الدفاع عن النفس في المستقبل أيضا. ولن يكون أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خيار آخر سوى اتخاذ إجراءات مادية أقوى من نوع آخر إذا تجرأ أي بلد آخر على معارضة التمارين التي تقوم بها وممارسة الضغط عليها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشوي يونغ – جن (جمهورية كوريا): في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة من طراز TAEPODONG-2 وستة قذائف من طرازي scud و Nodong من ساحلها الشرقي.

ومنذ أوائل أيار/مايو، ما فتئت حكومتي تتابع عن كثب أنشطة كوريا الشمالية ذات الصلة بقذائفها. وإذ أشارت حكومتي إلى العواقب الحتمية التي ستترتب عليها حذرت مرارا وتكرارا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من القيام بأية عملية لإطلاق القذائف. وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسلسلة من عمليات إطلاق القذائف.

وأعربت حكومتي عن عميق أسفها إزاء ذلك التصرف غير المقبول. فهو يقوض السلم والاستقرار في شمال شرقي آسيا ويؤثر سلبا على العلاقات بين الكوريتين، ناهيك عن تعميق عزلة بيونغ يانغ عن المجتمع الدولي.

وفي ذلك الصدد، تقدر حكومتي جهود أعضاء مجلس الأمن التي أسفرت عن القرار الذي اتخذ من فوره بالإجماع. ونحن نؤيد تماما ذلك القرار.

ونحث كوريا الشمالية على الامتناع عن القيام بأي أعمال استفزازية أخرى، والعودة إلى المحادثات السداسية والامتثال لجهود عدم الانتشار الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد بلتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لقد كان هذا اليوم يوما تاريخيا. ليس لأننا اعتمدنا بالإجماع القرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦) فحسب، ولكن لأن كوريا الشمالية قد حققت رقما قياسيا في رفضه في غضون ٤٥ دقيقة بعد اعتماده.

وبوسعي أيضا أن أقول، في ضوء بعض التعليقات التي أدلى بها ممثل كوريا الشمالية قبل مغادرته القاعة، إنه كان بإمكاني ممارسة حق الرد باسم الولايات المتحدة؛ ولكن من الناحية الأخرى، لِمَ أزعج نفسي؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.